وزارة البيـــئة

الخطة الإستراتيجية
لوزارة البيئة 2023-2025

Designd by: magic line - info@magicln.com

وزارة البيـــئة

الخطة الاستراتيجية
لـوزارة البيئة
2025 - 2023

مناخ عالمنا، بخيره وشره، غير قابل للتجزئة، ويتعين علينا أن نوحد صفوفنا للتعامل معه، ففي صراع الحياة على هذه الأرض، ليس هناك متفرجون، وكل فعل له أثره.نحن نقف على بدايات تحول ملحّ وطويل، تشوبه التحديات، وقد نجد أمامنا عددا من الخيارات الصعبة، لكن علينا أن نختار قبل أن يفرض الواقع علينا ما لا نستطيع اختياره، لذا، فلنفعل ذلك معا إقليميا ودوليا، ونحقق العالم الأخضر العادل والمنيع الذي تستحقه شعوبنا.

كلمة جلالة الملك

عبدالله الثاني بن الحسين

مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ COP 27

شرم الشيخ (7/11/2022).

على الرغم من التحديات التي تواجه المملكة من قلة الموارد المائية والتي تفاقمت نتيجة لاستقبالنا العديد من موجات اللجوء خلال العقد الماضي، إلا أننا لم نغفل أهمية الحفاظ على البيئة في خططنا واستراتيجياتنا الوطنية، إذ إن الاقتصاد الأخضر والعمل المناخي جزءان لا يتجزءان من محركات النمو التي أطلقها الأردن مؤخرا ضمن رؤية التحديث الاقتصادي للسنوات العشر القادمة، والتي نسعى إلى تحقيقها من خلال شراكات فاعلة بين القطاعين العام والخاص، محلياً وإقليمياً ودولياً، وبمشاركة الشباب والمرأة.

كلمة صاحب السمو الملكي

الأمير الحسين بن عبدالله

قمة مبادرة الشرق الأوسط الأخضر
شرم الشيخ (8/11/2022)

فهرس المحتويات:

كلمة معالي وزير البيئة 1

مقدمة..... 2

الأولويات والأهداف الوطنية والدولية 6
التي تسهم الوزارة في تحقيقها

منهجية إعداد الخطة الاستراتيجية لوزارة البيئة..... 12

ملخص التحليل الرباعي (SWOT ANALYSIS) 18

الرؤية والرسالة والقيم الجـــوهرية 22
والتوجهات والأهداف الاستراتيجية.

شجرة الأهداف الاستراتيجية 2023 - 2025..... 26

قائمة الأولويات/ المشاريع..... 30

آلية متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية..... 38

الشركاء..... 44

كلمة معالي وزير البيئـــة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يشرفني أن أعرض لكم إستراتيجية وزارة البيئة للأعوام 2023-2025 والتي يأتي إطلاقها في غمرة برامج التحديث الوطنية على مختلف الصعد الاقتصادية والإدارية والسياسية، إستجابةً لتسارع المتغيرات الذي يتطلب منا اتخاذ الإجراءات الجادة لمواجهة التحديات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة والنمو الأخضر. وفي ضوء ذلك، فإن استراتيجية وزارة البيئة الجديدة تأتي كنتاج للجهود المستمرة في سبيل حماية بيئتنا الطبيعية بالتشارك مع مؤسساتنا الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية ذات الصلة الوثيقة بالبيئة.

تركز هذه الاستراتيجية على مجموعة من الأهداف الرئيسة، تشمل النمو الأخضر وحماية التنوع الحيوي وقيادة العمل المناخي، وتحسين جودة البيئة المحلية وإدارة النفايات بطرق سليمة ومستدامة، وتعزيز الوعي البيئي ورفع سوية العمل المؤسسي في الوزارة لضمان تقديم الخدمات ذات القيمة المضافة لمتلقيها من خلال كفاءات وطنية تعمل بمنظومة متكاملة تمتاز بثقافة مؤسسية ريادية على مستوى المنطقة وقادرة على تحقيق مستهدفاتها بمرونة واقتدار.

وإنني على ثقة تامة بأننا في وزارة البيئة ومن خلال العمل بتشاركية قادرين على تحقيق رؤية ورسالة الوزارة واهدافها الاستراتيجية التي عملنا على تطويرها تماشياً مع رؤية التحديث الاقتصادي وخارطة تطوير القطاع العام والتوجهات العالمية الداعية لتخفيض البصمة الكربونية والحيلولة دون ارتفاع درجة الحرارة العالمية أكثر من 1.5 درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل العصر الصناعي.

لقد قمنا بتطوير آلية متابعة وتقييم لهذه الاستراتيجية لنتمكن من مراجعة مسيرتنا ومستويات الانجاز من هذه الاستراتيجية لضمان أننا نسير بخطىً ثابتة وفي الاتجاه الصحيح لتعزيز مكانة الاردن عالمياً من خلال متابعة تحقيق مؤشرات الأداء البيئي العالمية، علاوة على الاستمرار باطلاق المبادرات البيئية الريادية والتي تلاقي استحساناً عالمياً.

أدعو زملائي الكرام في وزارة البيئة الى دعم تنفيذ هذه الاستراتيجية وبلورتها إلى واقع ملموس حيث أن حماية البيئة والحفاظ على التوازن البيئي يعد تحديًا لنا جميعًا، ولكن بالتعاون والتصميم، يمكننا تحقيق نتائج إيجابية وفق رؤى وتوجيهات قيادتنا الرشيدة في المحافظة على بيئة مستدامة للأجيال القادمة.

ويسعدني أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر الجزيل للوكالة الألمانية للتعاون الدولي(GIZ) على دعمها المتواصل لوزارة البيئة ومنها دعم إعداد هذه الاستراتيجية.

داعين المولى عز وجل أن يوفقنا بما فيه خير مصلحة الوطن في ظل قيادته الهاشمية المظفرة وراعي مسيرتها جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله، وولي عهده الأمين سمو الأمير الحسين بن عبدالله.

د. معـــاوية خـــالد الردايـــدة
وزيـــر البيـئة

1
المقدمة

المقدمة

أدركـت حكومـة المملكـة الأردنيـة الهاشـمية وبشـكل مبكـر أهميـة حمايـة البيئـة والطبيعـة، وبشـكل تزامـن مـع زيـادة الاهتـمام الـدولي بهـا بـدءا مـن عقـد الثمانينـات مـن القـرن المـاضي، حيـث تأسسـت دائـرة البيئـة في وزارة الشـؤون البلديـة والقرويـة والبيئـة في عـام 1980 واسـتمرت حتـى عـام 1995 مسـؤولة عـن شـؤون البيئـة، وفي عـام 1996 تـم تأسـيس المؤسسـة العامـة لحمايـة البيئـة كمؤسسـة مسـتقلة ماليـاً وإداريـاً وكانـت الجهـة الرسـمية المسـؤولة عـن حمايـة البيئـة في الأردن، ومـع تزايـد الاهتـمام بقضايـا البيئـة وتزايـد الضغـوط عـلى عناصرهـا، تـم إنشـاء وزارة البيئـة عـام 2003 بموجـب قانـون حمايـة البيئـة المؤقـت رقـم (1) لعـام 2003 والـذي تـم إقـراره مـن قبـل مجلـس الأمـة ليصبـح قانـون حمايـة البيئـة رقـم (52) لعـام 2006، وجـرى تعديـل القانـون في عـام 2017، وبعـد ذلـك تـم تعزيـز الإطـار التشريعـي لحمايـة البيئـة بعـدة أنظمـة وتعليـمات صـادرة بموجـب قانـون حمايـة البيئـة، كـما تـم إقـراره مـن قبـل مجلـس الأمـة ليصبـح قانـون حمايـة البيئـة رقـم (6) لسـنة 2017، ثـم تـم إصـدار القانـون الإطـاري لإدارة النفايـات رقـم (16) لسـنة 2020 ليكـون الإطـار التشريعـي المرجعـي عـلى مسـتوى المملكـة فيـما يتعلـق بـالإدارة المسـتدامة للنفايـات بمختلـف أنواعهـا.

بموجـب قانـون حمايـة البيئـة، تعتـبر وزارة البيئـة هـي الجهـة المختصـة بحمايـة البيئـة عـلى مسـتوى المملكـة وعـلى الجهـات الرسـمية والأهليـة تنفيـذ التشريعـات والتعليـمات والقـرارات الصـادرة عنهـا، كـما وتعتـبر المرجـع المختـص عـلى المسـتوى الوطنـي والإقليمـي والـدولي فيـما يتعلـق بجميـع القضايـا البيئيـة والتواصـل مـع الجهـات المانحـة.

بالإضافـة إلى ذلـك فـإن وزارة البيئـة مسـؤولة عـن المحافظـة عـلى البيئـة واسـتدامتها وحمايـة كافـة المصـادر الطبيعيـة ومكونـات النظـام البيئـي مـن التأثـر بالتغـيرات البيئيـة الناتجـة عـن تلـوث كل مـن الهـواء والمـاء، والتربـة وتدهـور حالـة التنـوع الحيـوي والمـوارد الطبيعيـة وذلـك مـن خـلال تعزيـز الإطـار التشريعـي والمؤسـسي لحمايـة الطبيعـة واسـتدامتها وضـمان دمـج مفهـوم الإسـتخدام المسـتدام لخدمـات النظـم البيئيـة والحيويـة في عمليـة صنـع السياسـات البيئيـة واتخـاذ القـرارات التنمويـة عـلى المسـتوى المحـلي والوطنـي مـن أجـل الوصـول الى الرفـاه الانسـاني، كـما تقـود الـوزارة بالتعـاون مـع الجهـات الشريكـة الجهـود الوطنيـة للتحـول نحـو النمـو الأخـضر الـذي يعنـى بنمـو اقتصـادي مسـتدام في ظـل الحفـاظ عـلى البيئـة وعناصرهـا المختلفـة، ويأخـذ البعـد الاجتماعـي الـذي يتضمـن العدالـة الاجتماعيـة بعـين الإعتبـار والحـد مـن الفقـر والبطالـة.

وتعتـبر وزارة البيئـة هـي نقطـة الاتصـال الوطنيـة مـع الاتفاقيـة الإطاريـة الدوليـة لتغـير المنـاخ، مـما يجعـل الـوزارة الجهـة المرجعيـة فيـما يتعلـق بكافـة الأنشـطة التـي تهـدف إلى التصـدي لظاهـرة تغـير المنـاخ عـلى المسـتوى الوطنـي، وعـلى مسـتوى التعـاون الإقليمـي والـدولي. كـما تـم إصـدار نظـام تغـير المنـاخ رقـم 79 للعـام

2019 ليشـكل الإطـار التشريعـي الناظـم لبرامـج وأنشـطة التغـير المناخـي في الأردن.وعـلى صعيـد الربـط بـين حمايـة البيئـة والنمـو الاقتصـادي المسـتدام، طـورت الـوزارة وبالتعـاون مـع الـشركاء الخطـة الوطنيـة للنمـو الأخـضر والتـي تهـدف إلى المسـاهمة بمواجهـة التحديـات عـلى المسـتوى الوطنـي سـواء الإقتصاديـة منهـا أو البيئيـة أو الاجتماعيـة، وكذلـك للمسـاهمة في الإسـتجابة للمتطلبـات الوطنيـة والدوليـة وخاصـة المتعلقـة منهـا بالبرنامـج التنفيـذي لرؤيـة التحديـث الاقتصـادي وأهـداف التنميـة المسـتدامة والتغـير المناخـي ومـن أجـل ذلـك فإنهـا تركـز عـلى سـتة قطاعـات هـي: الطاقـة، الميـاه، النفايـات، الزراعـة، السـياحة، والنقـل وتتـم مـن خـلال التعـاون والتنسـيق مـع أصحـاب المصلحـة والـشركاء في القطـاع العـام والقطـاع الخـاص ومؤسسـات المجتمـع المـدني.

ولتشـجيع المبـادرات التنمويـة الهادفـة الى الاسـتخدام الأمثـل لعنـاصر البيئـة وللمـوارد الطبيعيـة بمـا يسـاهم في تحقيـق التنميـة المسـتدامة فـإن وزارة البيئـة ومـن خـلال صنـدوق حمايـة البيئـة تعمـل عـلى دعـم تمويـل هـذه المبـادرات بموجـب نظـام صنـدوق حمايـة البيئـة وتعديلاتـه لعـام 2018.

تؤمـن وزارة البيئـة إيمانـا قويـا بمفهـوم الشراكـة لضـمان أعـلى مسـتوى ممكـن مـن التنسـيق بـين السـلطات والمسـؤوليات بـين جميـع الـشركاء الوطنيـين، وتلتـزم بدورهـا المؤسـسي عـلى أسـاس مواردهـا الماليـة والبشريـة والإداريـة المتاحـة، وتـرى أن التحـدي البيئـي الوطنـي مسـؤولية مشـتركة تتطلـب الالتـزام والإيمـان بأهميـة الحقـوق البيئيـة لجميـع الأردنيـين وللأجيـال القادمـة.

وقـد تـم اعـداد هـذه الاسـتراتيجية بمـا يتـواءم مـع رؤيـة التحديـث الاقتصـادي للمملكـة حـول شـعار « إطـلاق الإمكانـات لمسـتقبل أفضـل» والتـي تقـوم عـلى ركيزتـين اسـتراتيجيتين: النمـو المتسـارع مـن خـلال إطـلاق كامـل الإمكانـات الاقتصاديـة، والارتقـاء بنوعيـة الحيـاة لجميـع المواطنـين، بينـما تشـكل الاسـتدامة ركنًـا أساسـيًا في هـذه الرؤيـة المسـتقبلية ووتتوافـق مـع مبـادرات البرنامـج التنفيـذي لرؤيـة التحديـث الاقتصـادي 2023-2025.

ويـأتي إطـلاق هـذه الاسـتراتيجية بالتزامـن مـع اطـلاق السياسـة الوطنيـة للتغـير المناخـي 2022-2050 والتـي تعد وثيقـة شـاملة لتعميـم ودمـج التغـير المناخـي في كافـة السياسـات والاسـتراتيجيات وخطـط العمـل القطاعيـة.

وتسـعى الـوزارة لتنفيـذ المبـادرة التـي أطلقهـا جلالـة الملـك عبداللـه الثـاني ابـن الحسـين خـلال مؤتمـر الأطـراف للتغـير المناخـي 27 بعنـوان " مترابطـة المنـاخ – اللاجئـين " مـن خـلال العمـل مـع الجهـات الدوليـة لتوفـير الدعـم المـالي للتكيـف وزيـادة منعـة البلـدان المسـتضيفة للاجئـين الأكـثر تـضرراً بالآثـار السـلبية للتغـير المناخـي.

2

الأولـويات والأهـداف الـوطنيـة والـدولية التي تسهم الـوزارة في تحقيقها

الأولويات والأهداف الوطنية والدولية التي تسهم الوزارة في تحقيقها

تسـهم الـوزارة في تحقيـق العديـد مـن الأهـداف الوطنيـة التـي تنبثـق مـن التزامـات الأردن الدوليـة والإقليميـة فضـلاً عـن الاسـتراتيجيات والخطـط، وهـذه الأهـداف هي:

◆ رؤية التحديث الاقتصادي

تعتـبر رؤيـة التحديـث الاقتصـادي ركيـزة أساسـية ضمـن مسـار الإصـلاح الشـامل الـذي نـادى بـه صاحـب الجلالـة الملـك عبداللـه الثـاني ابـن الحسـين بهـدف إطـلاق الإمكانـات الوطنيـة في مختلـف المجـالات، وذلـك سـعياً لتحقيـق النمـو الشـامل المسـتدام الـذي يكفـل توفـير فـرص العمـل للأردنيـين والأردنيـات، وضـمان نوعيـة حيـاة أفضـل للمواطنـين.

تتمحـور رؤيـةُ التحديـث الاقتصـادي للمملكـة حـول شـعار «إطـلاق الإمكانـات مسـتقبل أفضـل» وتقـوم عـلى ركيزتـين اسـتراتيجيتين: النمـو المتسـارع مـن خـلال إطـلاق كامـل الإمكانـات الاقتصاديـة، والارتقـاء بنوعية الحيـاة لجميـع المواطنين، بينـما تشـكل الاسـتدامة ركنًـا أساسـيًّا في هـذه الرؤيـة المسـتقبلية، ويمكـن لـلأردن أن يحقـق مـن خـلال الركيـزة الأولى قفـزات نوعيـة في النمـو الاقتصـادي واسـتحداث فـرص عمـل خـلال العقـد المقبـل، مـع النمـوّ المسـتمر لصـافي دخـل الأفـراد. ويمكـن أن يصـل مـن خـلال الركيـزة الثانيـة إلى تحسـين نوعيـة الحيـاة بشـكل ملمـوس ليكـون في طليعـة دول المنطقـة في هـذا المضـمار.

مـن خـلال رؤيـة التحديـث الاقتصـادي والبرامـج التنفيذيـة المرتبطـة بهـا ، سـتُلبّي المملكـة الاحتياجـات المُلِحّـة المرتبطـة بتغـير المنـاخ، والأمـن الغـذائي والمـائي، وتوفـير الطاقـة النظيفـة. وبمـا أن الاسـتدامة تقـع في صميـم هـذه الرؤيـة، سينشـط الأردن لتحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة العالميـة التـي حددتهـا الأمـم المتحـدة، والتوافـق مـع النهـج العالمـي نحـو مسـتقبل أخـضر، بالإضافـة إلى تحفيـز شريحـة جديـدة مـن الاسـتثمارات في المشـاريع المسـتدامة، مـما يسـهل الحصـول عـلى التمويـل الأخـضر.

وستسـاعد الاسـتدامة في تعزيـز النمـو الاقتصـادي بينـما تسـتهلّ المملكـة حقبـة جديـدة مـن النمـو مـن خـلال دعـم الاسـتثمارات في المشـاريع الخـضراء المسـتدامة بيئيـاً والشـاملة اجتماعيـاً، وإطـلاق حلـول ريـاديـة ومبتكـرة، وتعزيـز القـدرة التنافسـية التصديريـة لـلأردن، وبالتـالي، إيجـاد وظائـف عاليـة الجـودة ومسـتدامة للمسـتقبل. وتهـدف المملكـة إلى أن تُصبـح دولـة منخفضـة الانبعاثـات الكربونيـة وفعّالـة في اسـتغلال المـوارد.

ويـأتي البرنامـج التنفيـذي لرؤيـة التحديـث الاقتصـادي 2023-2025 ترجمـة لالتـزام الحكومـة بتنفيـذ رؤيـة التَّحديـث كمرتكـز أسـاسي في مـشروع التَّحديـث الشَّـامل الـذي يقـوده جلالـة الملك بمسـاراته الثلاثـة السِّـياسي والاقتصـادي والإداري، بمـا يتضمنـه هـذا البرنامـج مـن مبـادرات ومشـاريع وتشريعـات وإجـراءات ذات أولويـة في القطاعـات التنمويـة المختلفـة، والتـي سـتعمل جميـع الـوزارات والمؤسَّسـات ذات العلاقـة على وضعها موضـع التنفيذ ضمـن المواقيت الزَّمنيَّة الـواردة فيه. وتتوافـق اسـتراتيجية وزارة البيئـة 2023-2025 مـع رؤيـة التحديـث الاقتصـادي ضمـن محـور بيئـة مسـتدامة والـذي تضمـن ثلاثـة قطاعـات هـي:

- الاقتصاد الأخضر
- التنمية الحضرية الخضراء
- نمو القطـاعات الخضراء

وقد انبثق عن البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي 2023-2025 سبع مبادرات هي:

1. تحسين مرتبة الأردن في التقارير الدولية
2. تطويـر سياسـات وتحفيـز التحـول نحوالاقتصـاد الأخـضر في القطاعـات الاقتصاديـة والاجتماعيـة المختلفـة
3. الإدارة السليمة بيئيا للنفايات
4. حماية التنوع الحيوي والموائل الطبيعية والحفاظ عليها
5. توفير الوظائف الخضراء المستدامة
6. تعزيز مفهوم الزراعة الذكية والحلول المبنية على الطبيعة
7. دمـج مفهـوم الترابـط بـين المياه والطاقة والأمـن الغذائي لتعظيم المخرجـات الصديقة للبيئة والمسـتجيبة للمناخ.

حيـث تمـت المواءمـة بـين أولويـات/ مشـاريع الـوزارة الـواردة في هـذه الاسـتراتيجية مع المبـادرات الـواردة أعلاه.

◆ خارطة طريق تحديث القطاع العام

إن تحديـث الإدارة العامـة هـو أحـد التزامـات الحكومـة الحاليـة التـي ركّـزت عـلى ثـلاث أولويـات رئيسـة للإصـلاح تتمثـل بالإصـلاح السـياسي، والإصـلاح الإداري، الإصـلاح الاقتصـادي. إن هـدف خارطـة طريـق تحديـث القطـاع العـام هـو تطويـر قطـاع عـام مسـتدام، ومتطـور، وممكّـن، ومؤهـل لتـولي مهامـه بكفـاءة وفاعليـة، ويسـتجيب لاحتياجـات المواطنـين وتوقعاتهـم، ويتمتـع بالمرونـة وسرعـة الاسـتجابة لمواجهـة التحديـات المسـتقبلية والتغـير المتسـارع بـدور الحكومـات ومفهـوم تقديـم الخدمـات الحكوميـة.

وتعمـل وزارة البيئـة للمسـاهمة في تحقيـق المحـاور الرئيسـية الثـلاث الـواردة في خارطـة تحديـث القطـاع العـام وهـي:

- محـور الخدمـات: مـن خـلال تطويـر الخدمـات بمـا يلبـي طمـوح المواطـن ورفـع جـودة الخدمـات وتبسـيط إجراءاتهـا
- محـور المؤسسـات: مـن خـلال تطويـر الهيـكل التنظيمـي وتعزيـز الحوكمـة وتطويـر آليـات التخطيـط وصنـع القرار وتعزيز الثقافة المؤسسية
- محـور التشريعـات: مراجعـة وتحديـث التشريعـات الحاليـة بمـا يتـواءم مـع الممارسـات العالميـة والالتزامـات الدوليـة

◆ أجندة التنمية المستدامة العالمية (2030)

تتضمـن الأجنـدة في صميمهـا 17 هدفـاً مـن أهـداف التنميـة المسـتدامة التـي تـم اعتمادهـا في مؤتمـر قمـة الأمـم المتحـدة للتنميـة المسـتدامة عـام 2015، أربعـة من هذه الأهداف تقع ضمن صميـم عمل وزارة البيئة وتوجهاتها الاسـتراتيجية وهي:

- الهدف 12 : الإنتاج والاستهلاك المسؤولان: ضمان وجود أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة.
- الهدف 13: العمل المناخي: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
- الهـدف 14: الحيـاة تحـت المـاء: حفـظ المحيطـات والبحـار والمـوارد البحريـة واسـتخدامها عـلى نحـو مسـتدام لتحقيـق التنمية المستدامة.
- الهـدف 15: الحيـاة في الـبر: حمايـة النظـم الإيكولوجيـة وترميمهـا وتعزيـز اسـتخدامها عـلى نحـو مسـتدام، وإدارة الغابـات بصـورة مسـتدامة ومكافحـة التصحـر ووقـف تدهـور الأراضي وعكـس مسـاره ووقـف فقـدان التنـوع البيولوجـي.

◆ النمو الأخضر والاقتصاد الدائري

تقـدم العـالم مـن حيـث التنميـة المسـتدامة وقـد أصبـح مـن الواضـح القـدرة عـلى تعظيـم الإنجـازات نحـو بيئـة سـليمة مـن خـلال اسـتيراد وتوطـين وتطويـر التقنيـات الحديثـة وتطبيـق برامـج النمـو الأخـضر والاقتصـاد الدائـري مـن خـلال تنفيـذ المبـادرات الريـاديـة مـع الـشركاء ومنظـمات المجتمـع الـدولي، ولكـن مـن الـضروري تقديـم الحوافـز والتسـهيلات وسـن التشريعـات اللازمـة وتشـجيع البحـث العلمـي والتطويـر والابتـكار مـن أجـل تعزيـز قـدرة مكونـات البيئـة عـلى الصمـود أمـام التأثـيرات البشريـة وعوامـل التغـير المناخـي وتوفـير آليـات مناسـبة وشـفافة ومتاحـة للعامـة لتقييـم ومراقبـة الإنجـازات التـي تـم تحقيقهـا في حمايـة البيئـة.

3

منهجية إعداد الخطة الاستراتيجية لوزارة البيئة

منهجية إعداد الخطة الاستراتيجية لـوزارة البيئة

تم اتباع المراحل التالية في إعداد الخطة الاستراتيجية للوزارة:

أ. تعزيز مقومات التخطيط الإستراتيجي الفعال:

تضمنت عملية التخطيط الإستراتيجي تحديد وربط الأهداف المستقبلية التي ترسم مسار الوزارة وتوجه الحكومة بشكل عام وتضع في عين الإعتبار الترابط بين رؤية التحديث الاقتصادي وخارطة تحديث القطاع العام والتوجهات العامة للمملكة إضافة الى الخطط الإستراتيجية الوطنية والخطط الاستراتيجية للشركاء الاستراتيجيين، وعليه فقد تم توفير كافة العوامل ذات التأثير في عملية تطوير الخطط وتنفيذها، ومن هذه العوامل:

- دعم القيادة ومشاركتها
- تحليل الأداء الاستراتيجي السابق
- تحديد توجهات استراتيجية منطقية
- وضوح المستهدفات ومنطقيتها
- إشراك الخبراء وأصحاب العلاقة داخل الوزارة في تطوير التوجهات والاهداف الاستراتيجية والتوافق على أوزان كل هدف.
- إشراك أصحاب العلاقة من خارج الوزارة

ب. مراجعة القوانين والأنظمة والتشريعات النافذة:

تمت مراجعة القوانين والأنظمة والتعليمات والأسس والقرارات المعمول بها في المملكة لضمان وجود الغطاء القانوني لكافة عمليات وخدمات الوزارة إضافة الى التحقق من عدم وجود تناقض بين نصوص تلك القوانين والتشريعات بما يحقق العدالة للجميع وينظم التقاطعات بين الجهات الحكومية ذات العلاقة.

ت. تحديد المخاطر الاستراتيجية:

تم تحديد المخاطر الاستراتيجية للوزارة وتحليلها من حيث إحتمالية الحدوث وشدة الخطر وتصنيف تلك المخاطر كما تم تحديد المخاطر على مستوى كل هدف استراتيجي وتحليلها وتطوير خطة إدارة مخاطر شاملة لكل خطر.

ث. تحليل الشركاء:

تم تحديد وتحليل لكل الشركاء على كافة المستويات (الاستراتيجي، التشغيلي والخدماتي، وعلى مستوى الخدمات). كما تم تحديد وسائل التواصل ومسؤولية التواصل مع كل شريك.

ج. التوافق على وزن كل هدف إستراتيجي:

تم تحديد سبعة محاور تساهم في تحديد أهمية كل هدف إستراتيجي ومناقشتها مع فريق الوزارة ومن

ثم تم اطلاق استطلاع رأي كل المعنيين في الوزارة عن كل هدف وكل محور وبالتالي تم حساب وزن كل هدف إستراتيجي.

جاءت أوزان الأهداف الاستراتيجية على النحو التالي:

الهدف	الوزن الاستراتيجي
الهدف الأول: تعزيز النمو الأخضر	% 16
الهدف الثاني: قيادة العمل المناخي	% 18
الهدف الثالث: الإدارة السليمة بيئياً للحد من التلوث	% 24
الهدف الرابع: استدامة النظم البيئية	% 15
الهدف الخامس: مجتمع واعٍ بيئياً	% 14
الهدف السادس: تميز الأداء وتعزيز الثقافة المؤسسية	% 13

ح. مراحل عملية تطوير الخطة الإستراتيجية للوزارة:

اعداد و تطوير الخطة الاستراتيجية للوزارة بحيث تتوافق مع المعطيات التالية:

1. حوكمة الخطة الاستراتيجية للوزارة، تحديد الادوار والمسؤوليات والصلاحيات في مرحلة إعداد الخطة الاستراتيجية للوزارة.
2. تعريف وتوعية موظفي الوزارة بمشروع تطوير الخطة الاستراتيجية للوزارة.
3. تقييم الاستراتيجية السابقة للوزارة ومدى تنفيذها ونسب الانجاز في مشاريعها ومبادراتها.
4. تحليل البيئة الداخلية والخارجية للوزارة لتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات (SWOT)
5. تحليل الاتجاه العام: تم تحديد الممارسات والالتزامات الدولية في التعامل مع القضايا العالمية ذات العلاقة.
6. المواءمة مع متطلبات جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية (KACE 5)
7. مناقشة الخطة الاستراتيجية مع الإدارات العليا والتوافق على الاهداف والمبادرات والمشاريع وصياغة الرؤية والرسالة والقيم.
8. المواءمة بين موازنة الوزارة وبين المشاريع والمبادرات الاستراتيجية الواردة في الخطة و التوافق حول مدى توفر الدعم المالي وحسب الموازنة المعتمدة للمشاريع والأولويات الاستراتيجية للوزارة، بالإضافة إلى المنح الخارجية والتمويل المقدم من صندوق حماية البيئة
9. تعميم مسودة الخطة الاستراتيجية على الشركاء الاستراتيجيين للاطلاع وإبداء الرأي
10. التوافق على أوزان كل هدف إستراتيجي مع مختلف الادارات في الوزارة.

11. تصميـم مـؤشرات الأداء الاسـتراتيجية بعـد تحديـد الأهـداف الاسراتيجيـة والمبـادرات والأنشـطة فقـد تـم تحديـد مـؤشرات الأداء الاسـتراتيجية والتشـغيلية الذكيـة (SMART)، بحيـث تتصـف هـذه المـؤشرات بأنهـا مـؤشرات أداء يمكـن قياسـها مـن خـلال القـدرة عـلى جمـع المعلومـات والبيانـات اللازمـة بهـا ، محـددة وواضحـة ومرتبطـة بالهـدف ، قابلـة للقيـاس وتعنـي إمكانيـة قياسـها بطريقـة حسـابية أو موضوعيـة، واقعيـة وتعنـي بمـدى إمكانيـة تحقيقهـا حسـب قـدرات والامكانيـات المتاحـة في الـوزارة، محـددة زمنيـا وتعنـي بإمكانيـة تحديـد فـترة زمنيـة لتحقيقهـا. لقـد تـم اختيـار مـؤشرات الأداء المختلفـة مـن خـلال المواءمـة ومراعـاة المدخـلات التاليـة:

- مـؤشرات البرنامـج التنفيـذي لرؤيـة التحديـث الاقتصـادي: تمـت إضافـة مـؤشرات الأداء الرئيسـية للبرنامج التنفيذي للرؤية والمرتبطة باختصاصات الوزارة (مؤشرات أداء استراتيجية)
- مؤشرات الأداء البيئي الدولي EPI
- مـؤشرات أداء تفصيليـة مرتبطـة بأولويـات الـوزارة: تـم تحديـد مـؤشرات الأداء الخاصـة بالـوزارة وربطها بأولويات الوزارة
- المـؤشرات الـواردة في التقريـر الطوعـي الثـاني لأهـداف التنميـة المسـتدامة الـذي صـدر عـام 2022
- تحديـد عـدد المـؤشرات: اختيـار مـن (مؤشريـن الى ثـلاث) مـؤشرات حسـب أفضل الممارسـات ، وتمت مراعاة التنوع في اختيار مؤشرات نوعية وكمية وزمنية.

12. إعداد خطة إدارة المخاطر على مستوى الأهداف الاستراتيجية

13. نـشر الوعـي المرتبـط بالخطـة الاسـتراتيجية وأهميـة تنفيذهـا ومتابعتهـا مـع كل إدارة لضـمان تحديـد مسـؤوليات الموظفـين في كل ادارة عـن التنفيـذ ومتابعـة الاداء بالاضافـة لمراقبـة الانحرافـات في التنفيـذ (ان وجـدت) والتعـاون لتحليـل الأسـباب والمسـببات بشـكل مبـاشر وبالتنسـيق مـع مـدراء الوحـدات التنظيميـة الآخـرى.

14. اعتماد الخطة الاستراتيجية من قبل لجنة التخطيط والمتابعة في الوزارة

15. نـشر الخطـة الاسـتراتيجية مـن خـلال عـدة قنـوات مثـل (الموقـع الالكـتروني للـوزارة، مواقـع التواصـل الاجتماعي)

16. حوكمـة تنفيـذ الخطـة الاسـتراتيجية للـوزارة: ضـمان حوكمـة تنفيـذ الخطـة الاسـتراتيجية مـن خـلال توضيـح الادوار والمهـام في الـوزارة لتحقيـق مسـتهدفات الخطـة الاسـتراتيجية وتنفيـذ المشـاريع بالجـودة المطلوبـة وضـمان الالتـزام بالجـدول الزمنـي المحـدد وبالموازنـات المرصـودة.

17. تحديـد آليـات متابعـة وتقييـم وإدارة الأداء: طبقـاً لخطـة ادارة الخطة الاسـتراتيجية والخطـط المنبثقة عنها تم تحديـد مـؤشرات أداء تعنـى بالتقاريـر الوطنيـة التـي تعـزز التزامـات الـوزارة دوليـاً كتقاريـر الاداء البيئـي ووثيقـة المسـاهمات المحـددة وطنيـاً اضافـة الى رفـع تقاريـر الاداء بشـكل ربعـي مـن المديريـات وعرضهـا في الاجتماعـات القياديـة لاتخـاذ الاجـراءات اللازمـة لتقييـم وتقويـم الأداء.

4

ملخص التحليل الرباعي

(SWOT Analysis)

ملخص التحليل الرباعي (SWOT Analysis):

تم تطبيق التحليل الرباعي الإستراتيجي ويمكن تلخيص أهم النتائج في الجدول التالي:

نقاط القوة	نقاط الضعف
1. رؤية التحديث الاقتصادي التي ركزت على محور "بيئة مستدامة" 2. وجود صندوق حماية البيئة الداعم للمشاريع البيئية. 3. وجود خبرات فنية تراكمية ومتنوعة لدى الوزارة والشركاء الاستراتيجيين من المؤسسات الاكاديمية والتنفيذية الوطنية. 4. وجود بيئة طبيعية فريدة ومتميزة جاذبة للسياحة البيئية. 5. وجود الذراع التنفيذي متمثلا بالإدارة الملكية لحماية البيئة ودورها في الرقابة ومتابعة المخالفات البيئية (الضابطة العدلية). 6. توفر منظومة من السياسات القطاعية الطموحة المرتبطة بحماية البيئة مثل المياه والزراعة والطاقة والصحة والخطط والسياسات البيئية الوطنية 7. وجود عدد كبير من الشركاء على المستوى الوطني من القطاعين العام والخاص المنظمات الدولية وغير الحكومية الفاعلة في حماية البيئة 8. وجود أنظمة تقنية متقدمة للرصد والتفتيش البيئي للظروف الحالية 9. وجود قواعد بيانات فنية للرصد والنفايات والتغير المناخي 10. منظومة التشريعات البيئية واسعة النطاق	1. غياب نظام إدارة الأداء المؤسسي واجراءات التشغيل المعيارية (SOPs). 2. محدودية الموازنة العامة لوزارة البيئة المخصصة للتعامل مع القضايا البيئة على مستوى المملكة وبالتنسيق مع مجالس المحافظات 3. قلة عدد الكادر من المفتشين مما يؤدي إلى عدم القدرة على تغطية كافة الانشطة الصناعية والخدمية والانشائية لضمان التزامها بالاشتراطات البيئية وعدم كفاية إنفاذ التشريعات البيئية. 4. النقص في بيانات الرصد البيئي التاريخية وقلة الاعتماد على نمذجة البيانات لإيجاد الحلول البيئية

الفرص	التهديدات
1. تبني التحول الاقتصادي الأخضر والمستجيب مناخيا كتوجه استراتيجي ورؤية وطنية وعالمية على كافة القطاعات والمستويات. 2. التمويل البيئي العالمي وخاصة التمويل المناخي بما في ذلك المنح والقروض والاستثمارات وخاصة في قطاعات التخفيف والتكيف. 3. وجود النهج التكاملي في القطاعات المتعلقة بالموارد الطبيعية وخاصة الطاقة-المياه-الزراعة-البيئة Nexus. 4. زيادة الاستثمار في البنية التحتية والعمليات الإنتاجية المتعلقة بتعزيز كفاءة واستدامة الموارد في الصناعة والزراعة والنقل والطاقة والسياحة والنفايات لتعزيز الاقتصاد الدائري 5. توفر نماذج الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية في تنفيذ المشاريع البيئية ذات التأثير الاجتماعي والاقتصادي. 6. تطور نهج اللامركزية وتفعيل العمل بتفويض الصلاحيات 7. وجود جوائز وطنية تعنى بالاستدامة والاقتصاد الاخضر ومنح المزيد من الحوافز للقطاع الصناعي للالتزام بالمعايير البيئية 8. وجود خبرات وقدرات فنية واسعة في القطاع الخاص المختص بالخدمات البيئية	1. التغير المناخي وآثاره من شح المياه والتصحر وتدهور التنوع الحيوي. 2. النمو العشوائي للمدن والأنشطة والتجمعات البشرية. 3. تتابع الأزمات السياسية والأمنية في المنطقة وفي العالم التي تشكل تأثيراً مباشراً على التنمية في الأردن. 4 . عدم التزام بعض المنشآت الصناعية بالاشتراطات البيئية والتسبب في التلوث وتراكم النفايات. 5 . تغير النمط الاستهلاكي للمواطنين مما يسبب الضغط على الموارد وزيادة النفايات .

5

الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية والتوجهات والأهداف الاستراتيجية

أ. رؤية الوزارة ورسالتها

◆ **الرؤيــة**:

الريادة نحو بيئة مستدامة

◆ **الرسالة:**

نعمل بتشاركية لحماية البيئة واستدامتها وتعزيز النمو الأخضر وجودة الحياة

أوضحت رؤية ورسالة وزارة البيئــة الغرض والغاية من وجود الوزارة وذلك لحماية البيئـة بمختلف مكوناتها وعناصرها واستدامتها وفق نهج تشاركي مع الشركاء الدوليين والمحليين

ب. القيم الجوهرية للوزارة

- **الالتزام البيئي**
- **الريادة والابتكار**
- **الاحترافية**
- **التشاركية**
- **النزاهة**
- **المسؤولية المجتمعية**

ت. التوجهات الاستراتيجية

1. **النمو الأخضر والاقتصاد الدائري**
2. **بصمة كربونية منخفضة ومستجيبة مناخياً**
3. **بيئة آمنة غنية بالتنوع الحيوي**
4. **شراكات فاعلة**

ث. الأهداف الاستراتيجية للوزارة

١- **تعزيز النمو الأخضر:** تحقيق وتعزيز النمو الاقتصادي المسـتدام الذي يتضمن الحفاظ على البيئة ويأخذ البعد الاجتماعي بعين الاعتبار للوصول الى التنمية المستدامة من خلال وضع وتنفيذ السياسات في القطاعات التنموية المختلفة وتضمين البعد البيئي في الرؤية الوطنية والسياسات التنموية العامة والسياسات القطاعية والعمل على تفعيل عمل المترابطات (Nexuses) وخصوصاً مترابطة المياه والطاقة والزراعة والبيئة (WEFE) والتحول الطموح نحو نمو أخضر، وتعزيز الاستثمار في النمو الأخضر في مختلف القطاعات ونقل وتوطين وتطوير التكنولوجيا النظيفة

التي تضمن حماية بيئة الأردن واستخدام عناصرها بشكل مستدام بما يدعم اقتصاد الدولة وضمان تنفيذ الخطة التنفيذية للنمو لأخضر بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة

2- **قيادة العمل المناخي:** توحيد الجهود الوطنية للحد من وتخفيف انبعاثات غازات الدفيئة واتخاذ الاجراءات اللازمة للتكيّف مع التغير المناخي ورفع المنعة وتطوير الآليات والاجراءات اللازمة لتمهيد الطريق لتعزيز مصادر البيانات ومراكز التطوير والشراكات مع القطاع الخاص وتطوير كافة الآليات اللازمة لدعم وتشجيع الاستثمار في المشاريع المستجيبة للمناخ ليكون الاردن مركزاً إقليمياً للعمل المناخي" وتنفيذ السياسة الوطنية للتغير المناخي 2022-2050 للوفاء بالالتزامات تجاه اتفاقية باريس ووثيقة المساهمات المحددة وطنياً والتي تعهد الأردن من خلالها بتخفيض نسبة الانبعاثات 31% بحلول عام 2030.

3- **الإدارة السليمة بيئياً للحد من التلوث:** تعزيز إصدار وإنفاذ التشريعات والسياسات البيئية ودعم عمليات الرقابة من خلال تعزيز الرصد والتقييم البيئي وتنظيم النشاطات التنموية من خلال منح الموافقات البيئية للمنشآت الصناعية والتجارية والزراعية والاسكانية والخدماتية والاستثمارية وتقييم الأثر البيئي وتعزيز عمليات التفتيش والتدقيق البيئي وإدارة المواد الكيماوية والنفايات بكافة أنواعها والتخلص الآمن من النفايات الخطرة، والتعامل مع المواد الكيماوية بشكل آمن وضبط تدفقها عبر الحدود بالإضافة إلى دعم وتنفيذ المشاريع الريادية للتخلص الامن من كافة أنواع النفايات وتطبيق هرمية إدارة النفايات.

4- **استدامة النظم البيئية:** تحافظ الوزارة على النظم البيئية والتنوع الحيوي وإدارة الموارد المتكاملة للموارد الطبيعية والحيوانات والنباتات البرية وتنظيم الصيد البري والمحافظة على الأراضي البرية والموائل الطبيعية وتحقيق التوازن البيئي واستدامة النظم البيئية من خلال وضع السياسات والقوانين البيئية والرصد والتفتيش البيئي للحد من التلوث والتحقق من مطابقة المشاريع الصناعية والخدمية للمعايير البيئية ومتابعة أداء مؤشرات التنمية المستدامة ذات العلاقة وتطوير الحلول القائمة على الطبيعة لمواجهة التحديات البيئية.

5- **مجتمع واع بيئياً:** نشر الثقافة البيئية لكافة شرائح المجتمع لتعديل السلوك تجاه حماية البيئة وتنفيذ الخطة الوطنية للتوعية البيئية التي تتضمن جهودا متوازنة تراعي التنوع الثقافي والتوزيع الجغرافي للمجتمع الاردني وتم تدعيم تلك الخطط بقنوات تواصل ابتكارية وتطوير مواد توعوية تراعي كافة الأطياف اضافة الى اطلاق الحملات البيئية المرتكزة على الجهود التطوعية والعمل الشبابي.

6- **تميز الأداء وتعزيز الثقافة المؤسسية**: حددت الوزارة رؤيـة ورسـالة طموحة وضمنت المشاركة في تطوير الاستراتيجية التي جاءت متوائمـة مع التوجهـات الوطنية وحددت أولوياتٍ استراتيجية انبثقت عنها الاهداف الستة التي يمكن تحقيقها من خلال المبادرات والمشاريع المرتبطة بمدد محددة. كما عملت على الحفاظ على بيئة عمل ايجابية لموظفي الوزارة ومتابعة التزامهم بجودة الخدمات المقدمة للمجتمع اضافة الى الاستماع لصوت المتعامل لضمان حوكمة العمليات والخدمات. ركزت الوزارة على الريادة في تبني المبادرات العالمية كالنمو الاخضر ومسؤولية المنتج الممتدة وبناء القدرات الداخلية لتأهيـل الموظفيـن للمواقـع القياديــة .

6

شجرة الأهداف الاستراتيجية

2025 - 2023

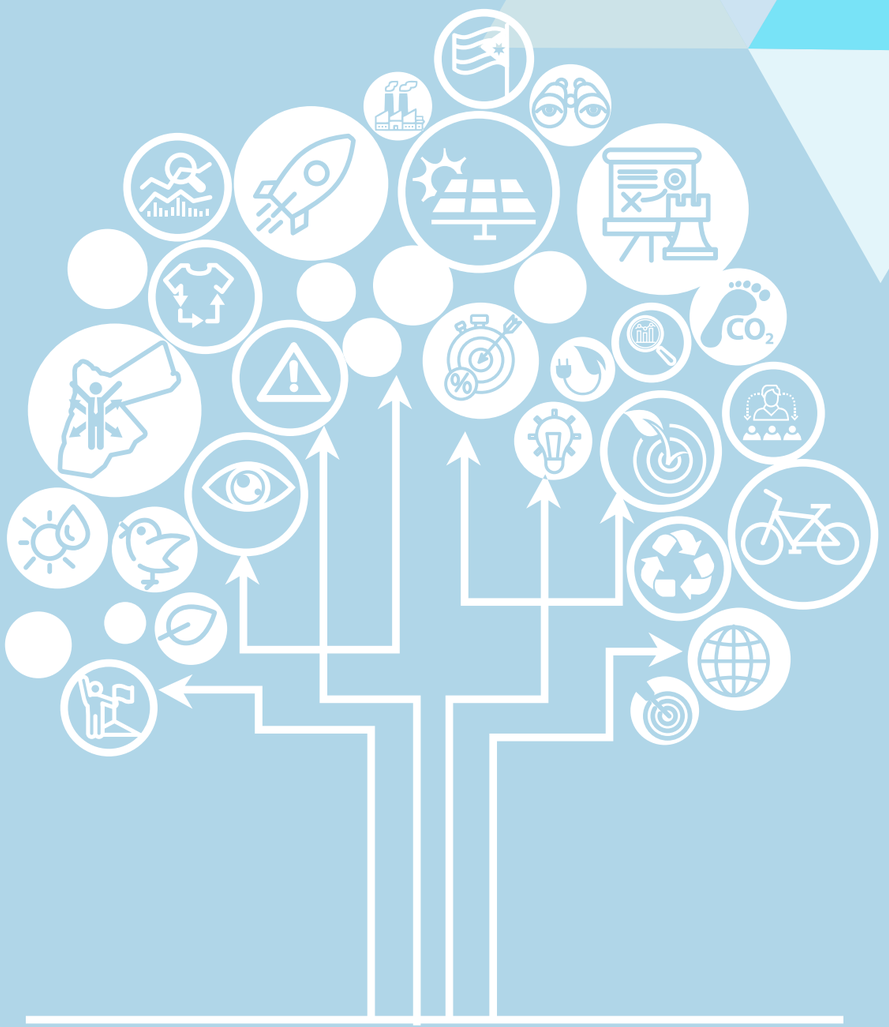

شجرة الأهداف الإستراتيجية
2025 – 2023

الغاية
إطلاق الإمكانات لمستقبل أفضل

الأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة العالمية والتي تسهم الوزارة بتحقيقها

* رؤية التحديث الاقتصادي محرك "بيئة مستدامة"
* خارطة تحديث القطاع العام
* أهداف التنمية المستدامة
* **الاستهلاك والإنتاج المسؤولان:** ضمان وجود انماط انتاج واستهلاك مستدامة
* **العمل المناخي:** اتخاذ اجراءات عاجلة للتصدي للتغير المناخي واثاره
* **الحياة تحت الماء:** حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
* **الحياة في البر:** حماية النظم الايكولوجية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام وإدارة الغابات

التوجهات الاستراتيجية

الرؤية
* الريادة نحو بيئة مستدامة

الرسالة
* نعمل بتشاركية لحماية البيئة واستدامتها وتعزيز النمو الأخضر و جودة الحياة

* النمو الأخضر والاقتصاد
* بصمة كربونية منخفضة ومستجيبة مناخيا
* بيئة آمنية غنية بالتنوع الحيوي
* شراكات فاعلة

القيم الجوهرية
* الالتزام البيئي
* الريادة و الابتكار
* الاحترافية
* التشاركية
* النزاهة
* المسؤولية المجتمعية

الأهداف الاستراتيجية المؤسسية
* تعزيز النمو الأخضر
* قيادة العمل المناخي
* الإدارة السليمة بيئيا للحد من التلوث
* استدامة النظم البيئية
* مجتمع واع بيئيا
* تميز الأداء
* وتعزيز الثقافة المؤسسية

المبادرات
* تحسين مرتبة الأردن في التقارير الدولية
* تطوير سياسات وتحفيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر في القطاعات المختلفة
* الإدارة السليمة بيئياً للنفايات
* دمج مفهوم الترابط بين المياه والطاقة والأمن الغذائي (NEXUS) لتعظيم المخرجات الصديقة للبيئة والمستجيبة للمناخ
* حماية التنوع الحيوي والموائل الطبيعية والحفاظ عليها
* توفير الوظائف الخضراء المستدامة

المبادرات
* التثقيف و التوعية البيئية
* التعليم البيئي لأجل التنمية المستدامة
* التطوير و الرشاقة المؤسسية

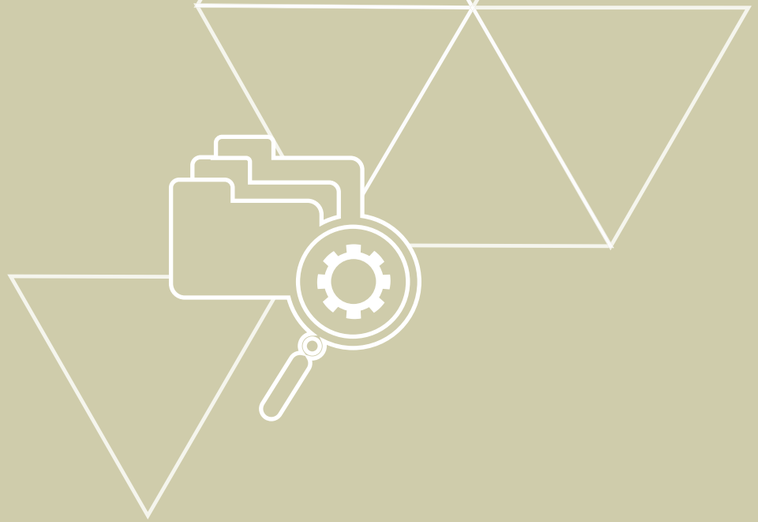

7

قائمة الأولويات / المشاريع:

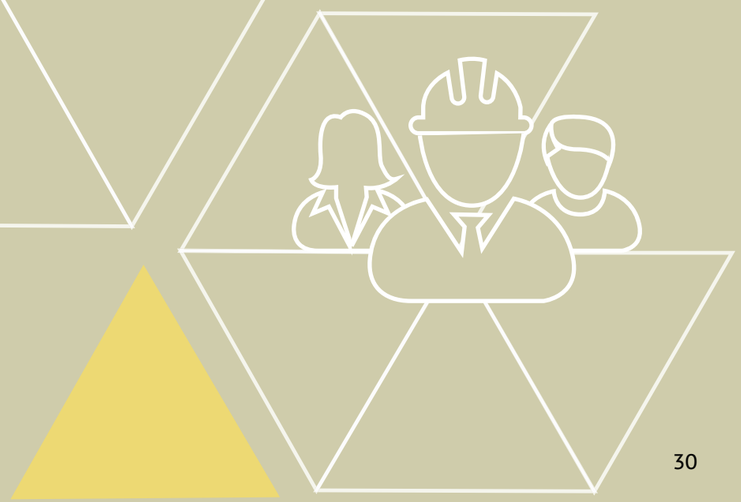

قائمة الأولويات/ المشاريع:

يوضح الجدول أدناه الأولويات/ المشاريع التي تنفذها وزارة البيئة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تمت مواءمتها مع مبادرات البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي 2023-2025 .

الهدف الاستراتيجي الأول	تعزيز النمو الأخضر
المبادرة (1)	**تطوير سياسات وتحفيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة**
الرقم	**الأولوية/ المشروع**
1	تعزيز الأنشطة الخضراء في المنشآت الصناعية
2	تطوير التبريد والتكييف المستدام
3	برنامج دعم الاقتصاد الأخضر
4	حوار السياسات حول التحول إلى الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة والنقل
5	تنفيذ خطة إدارة التخلص التام من المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية والخفض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية/ برنامج الأوزون
6	تركيب نظام طاقة متجددة في مدينة الأمير هاشم بن عبدالله الثاني للشباب
7	جائزة الاستدامة البيئة – الاقتصاد الأخضر (للمنشآت الصناعية)
8	التنقل الكهربائي في الاردن /إقليم البتراء
المبادرة (2)	**توفير الوظائف الخضراء المستدامة**
الرقم	**الأولوية/ المشروع**
1	خلق وظائف خضراء مستدامة للاجئين والمجتمعات المضيفة من خلال الاقتصاد الأخضر في الأردن

الهدف الاستراتيجي الثاني	قيادة العمل المناخي
المبادرة (1)	**دمج مفهوم الترابط بين المياه والطاقة والأمن الغذائي (NEXUS) لتعظيم المخرجات الصديقة للبيئة والمستجيبة للمناخ**
الرقم	**الأولوية/ المشروع**
1	بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ في الأردن من خلال تحسين كفاءة استخدام المياه في قطاع الزراعة
2	التغير المناخي
3	زيادة مرونة المجتمعات المضيفة للنازحين لتحديات المياه المرتبطة بتغير المناخ في الأردن ولبنان
4	مشروع الجاهزية الاقليمي "الاستفادة من القطاع الخاص لزيادة الاستثمار في المناخ وتعزيز الشراكات في منطقة غرب آسيا"
5	بناء قدرات العاملين في وزارة البيئة (التغير المناخي) وأصحاب المصلحة الرئيسيين لتحديد المخاطر المتعلقة بتغير المناخ في قطاع المياه
6	مبادرة الادارة المتكاملة للمناظر الطبيعية
7	إعداد استراتيجية التنمية منخفضة الانبعاثات
8	استبدال مضخات المياه التقليدية العاملة حالياً بمضخات تعمل بالطاقة الشمسية
9	إعداد نظام الرصد والمراجعة والتعلم لمشاريع التكيف مع التغير المناخي
10	الجاهزية لصندوق المناخ الأخضر

الهدف الاستراتيجي الثالث	الإدارة السليمة بيئياً للحد من التلوث
المبادرة (1)	**تطوير سياسات وتحفيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة**
الرقم	**الأولوية/ المشروع**
1	تشغيل وادامة نظام المعلومات والرصد الوطني الخاص بالنفايات
2	دراسة تراكيز الملوثات الناجمة عن المصانع في الهواء
3	دراسة ومراقبة نوعية المياه
4	انشاء نظام الكتروني لمراقبة تراكيز الملوثات
5	المشروع الوطني لمراقبة المياه عن بعد/ المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا
6	إنشاء (4) محطات رصد لنوعية الهواء المحيط: (2) في لواء الهاشمية، (2) في قضاء الظليل / محافظة الزرقاء
7	تطوير وتنفيذ برامج ومراقبة وتفتيش خاص بالمواقع الساخنة والتدقيق البيئي
8	لجان التقييم والترخيص في مجال الأثر البيئي
المبادرة (2)	**الإدارة السليمة بيئياً للنفايات**
الرقم	**الأولوية/ المشروع**
1	إعادة تدوير النفايات
2	تفعيل تنفيذ القانون الإطاري لإدارة النفايات رقم (16) لسنة 2020
3	الإدارة السليمة للنفايات المحتوية على الزئبق وتقليل استخدام المنتجات المحتوية على الزئبق
4	تطبيق نظام مسؤولية المنتج الممتدة لقطاع نفايات التعبئة والتغليف
5	دراسة اثر المبيدات على البيئة
6	مشروع مركز معالجة النفايات الخطرة/ سواقة
7	التخفيف والحد من الملوثات العضوية الثابتة

8	دعم فرص الاستثمار الخضراء للحد من النفايات البلاستيكية في الأردن
9	اعداد خارطة طريق مشتركة بين القطاعين العام والخاص للانتقال للحد من استخدام المواد البلاستيكية أحادية الاستخدام (SUPS) في الأردن
10	مشروع التتبع الالكتروني لصهاريج المياه العادمة و النفايات الخطرة
11	مشروع ادارة المواد الكيماوية

الهدف الاستراتيجي الرابع	إستدامة النظم البيئية
المبادرة (1)	**حماية التنوع الحيوي والموائل الطبيعية والحفاظ عليها**
الرقم	**الأولوية/ المشروع**
1	تحديث الاستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي
2	إعداد الإستراتيجية التمويلية للتنوع الحيوي
3	دعم مشروع التحريج الوطني
4	تنفيذ نشاطات لمبادرة جذور 3 واستدامة جذور 2+1 والسير بإنشاء متنزه جذور البيئي (مبادرات ملكية سامية)
5	إنشاء الغابة البيئية في منطقة الصبيحي/ البلقاء
6	إنشاء حدائق بيئية في الكرك
7	تعزيز الاستدامة الإدارية لمحمية دبين
8	إنشاء حدائق بيئية في العاصمة
9	مشاريع البيئة في محافظة عجلون
10	مشاريع البيئة في محافظة الطفيلة
11	مشروع تحريج جوانب سد اللجون على مساحة 1000 دونم
12	استكمال الحديقة البيئية في الرصيفة

13	التحريج باستخدام المياه العادمة المعالجة في صنفحة على مساحة 1000 دونم
14	تنفيذ متنزه بيئي في غابات زبود وسيل حسبان
15	التحريج باستخدام المياه العادمة المعالجة في كفرنجة
16	تنفيذ الإطار الوطني للسلامة الاحيائية
المبادرة (2)	**توفير الوظائف الخضراء المستدامة**
الرقم	**الأولوية/ المشروع**
1	تحسين البنية التحتية الخضراء من خلال اجراءات العمالة الخضراء المكثفة
المبادرة (3)	**تعزيز مفهوم الزراعة الذكية والحلول المبنية على الطبيعة**
الرقم	**الأولوية/ المشروع**
1	تنفيذ مشروع الزراعة المائية المستدامة/ الأغوار الشمالية-معان-مفرق-عجلون
2	إنشاء مشاريع زراعة مائية
3	برنامج التعويضات البيئية

الهدف الاستراتيجي الخامس	مجتمع واعٍ بيئياً
المبادرة (1)	**التثقيف والتوعية البيئية**
الرقم	**الأولوية/ المشروع**
1	تنفيذ محاور الخطة الوطنية للتوعية البيئية
2	تنفيذ مشروع التوعية البيئية
المبادرة (2)	**التعليم البيئي من أجل التنمية المستدامة**
الرقم	**الأولوية/ المشروع**
1	المسابقة المدرسية السنوية

الهدف الاستراتيجي السادس	تميز الأداء وتعزيز الثقافة المؤسسية
المبادرة (1)	**التطوير والرشاقة المؤسسية**
الرقم	**الأولوية/ المشروع**
1	ربط الأداء الفردي بالأداء المؤسسي
2	تدقيق النوع الاجتماعي
3	دعم الابتكار والإبداع
4	التدريب وبناء القدرات
5	أتمتة العمليات المالية
6	إدامة وصيانة الأصول الثابتة والمتحركة
7	تطوير الشبكة الإلكترونية في المركز والمحافظات
8	مشروع تطوير أنظمة إدارة الموارد الحكومية

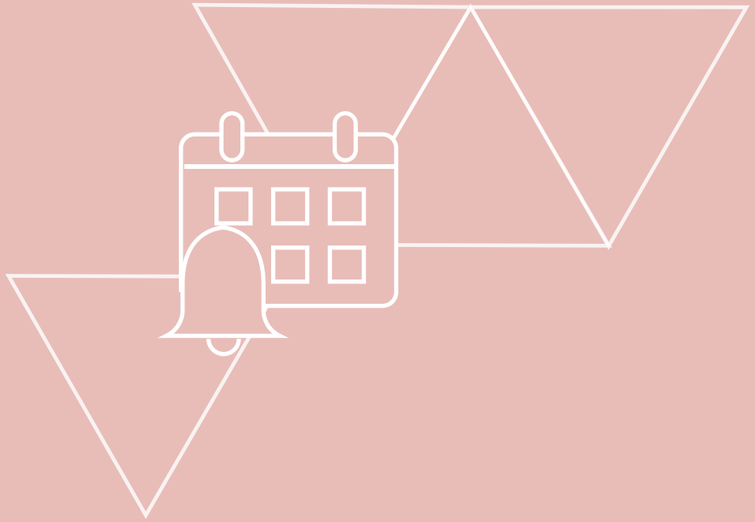

8

آلية متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية

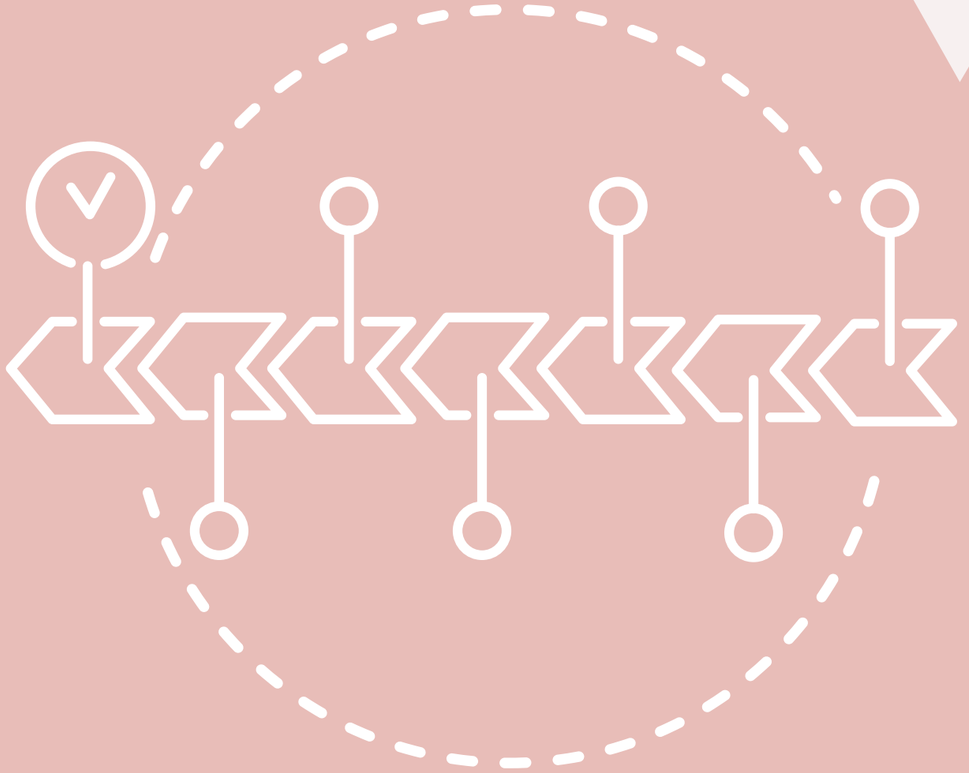

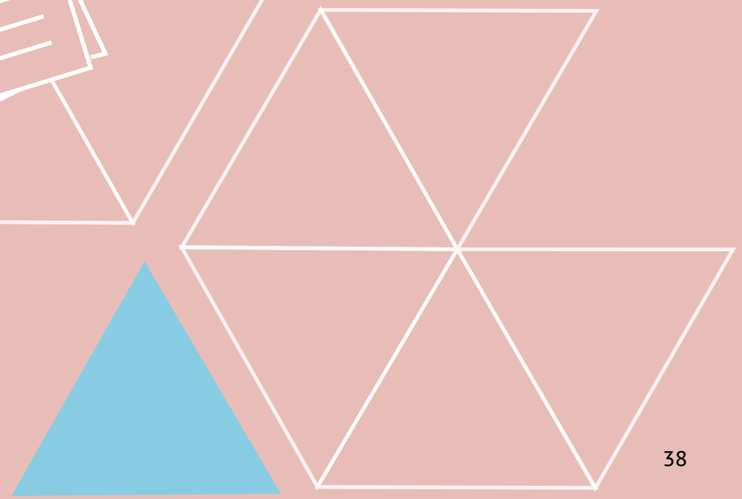

آلية متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية

تم إعتماد آلية متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية من خلال مجموعة من مؤشرات الأداء الاستراتيجي التي تمكن من قياس نسبة الانجاز بناء على معلومات خط الأساس لتلك المؤشرات واستناداً الى المستهدفات لكل من تلك المؤشرات وفيما يلي عرض للمؤشرات لكل هدف من الأهداف:

الهدف الأول	تعزيز النمو الأخضر						
الرقم	المؤشر	قطاعي/ مؤسسي	القيمة الأساس	سنة الأساس	القيمة المستهدفة		
					2023	2024	2025
1	تحسين مرتبة الأردن في مؤشر الأداء البيئي	قطاعي	180/81	2022	-	180/43	-
2	نسبة التزام الوزارات بوثيقة الالتزام (مشروع المسرعات الحكومية) بإرسال تقارير سير تنفيذ المشاريع ذات الأولوية المحددة من قبلهم في القطاعات الستة	قطاعي	-	-	% 100	% 100	% 100
3	عدد المنشآت المشاركة في جائزة الاستدامة البيئية – الاقتصاد الدائري (للمنشآت الصناعية)	مؤسسي	0	2023	25	30	35
4	إعداد إستراتيجية التبريد والتكييف المستدام الوطنية	مؤسسي	-	-	% 100	-	-
5	إعداد استراتيجية التخفيض التدريجي لمواد الهيدروفلوروكربونية HFC يتم تنفيذها على ثلاث مراحل 2024-2045	مؤسسي	-	-	% 100	-	-
6	إعداد استراتيجية التخلص التام من المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية HCFC-المرحلة الثالثة	مؤسسي	% 100	2011	% 100	-	-

الهدف الثاني	قيادة العمل المناخي						
الرقم	المؤشر	قطاعي/ مؤسسي	القيمة الأساس	سنة الأساس	القيمة المستهدفة		
					2023	2024	2025
1	عدد المشاريع الوطنية الممولة من صناديق المناخ العالمية	مؤسسي	9	2022	10	12	13

2	متابعة تنفيذ المشاريع الواردة في وثيقة المساهمات المحددة وطنياً وقياس نسبة تخفيض الانبعاثات الناتجة عن تنفيذها وإعداد التقارير ذات العلاقة (عدد المشاريع التي تم البدء بتنفيذها)	مؤسسي	13	2022	15	17	18
3	عدد التقارير ورفعها المقدمة لسكرتارية الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي واتفاق باريس والتي التزمت بها المملكة	مؤسسي	5	2022	6	-	7
4	دعم الموازنة المخصصة لمشاريع التغير المناخي ضمن موازنة وزارة البيئة (بالألف دينار)	مؤسسي	100	2022	85	100	100
5	عدد ورش العمل التدريبية للجهات الشريكة في العمل المناخي ورفع مستوى وكفاءة ضباط الارتباط من الجهات الأخرى بقضايا التغير المناخي	مؤسسي	10	2022	15	20	25

الهدف الثالث	الإدارة السليمة بيئياً للحد من التلوث						
الرقم	المؤشر	قطاعي/ مؤسسي	القيمة الأساس	سنة الأساس	القيمة المستهدفة		
					2023	2024	2025
1	نسبة الانجاز بمراجعة دراسة تقييم الأثر البيئي حسب الوقت المحدد	مؤسسي	%90	2022	%100	%100	%100
2	نسبة الاعتراضات على معاملات منح الموافقات والرخص والتصاريح البيئية.	مؤسسي	%5	2022	%4	%4	%2
3	نسبة التزام دراسات تقييم الاثر البيئي بمتطلبات نظام التصنيف و الترخيص (دراسات تقييم الاثر البيئي الموافق عليها من الجلسة الاولى)	مؤسسي	%18	2022	%25	%30	%40
4	نسبة مطابقة المعدلات اليومية لحدود المواصفة القياسية الأردنية لنوعية الهواء المحيط	مؤسسي	%91	2018	%96	%97	%98
5	نسبة تغطية الشبكة الوطنية لمراقبة الهواء لعدد السكان	مؤسسي	%49	2018	%52	%53	%54
6	عدد مكاب النفايات والمحطات التحويلية المربوطة اوتوماتيكياً على نظام المعلومات والرصد الوطني الخاص بالنفايات	قطاعي	5	2022	5	5	16

7	نسبة مطابقة مؤشرات نوعية المياه العادمة الصناعية المستصلحة لحدود المواصفة القياسية الأردنية 202/2007	مؤسسي	%78.6	2022	%80	%82	%84
8	نسبة مطابقة مؤشرات نوعية مياه الصرف الصحي المنزلية المستصلحة لحدود المواصفة القياسية الأردنية 893/2021	مؤسسي	%76.6	2022	%80	%82	%84
9	نسبة مطابقة المعدلات اليومية لحدود المواصفة القياسية الأردنية لنوعية الهواء المحيط	مؤسسي	%91	2018	%96	%97	%98
10	عدد التشريعات والتعليمات الناظمة لإدارة النفايات (تراكمي)	مؤسسي	15	2019	18	19	19
11	كمية النفايات الخطرة التي يتم التخلص منها بطريقة سليمة بيئياً (طن)	قطاعي	80000	2001	77000	78400	79120
12	نسبة النفايات الخطرة المصدرة من النفايات الخطرة المتولدة	قطاعي	%18.2	2010	%18.2	%19.5	%22
13	نسبة انجاز البيانات الجمركية على النظام الخاص بالموافقات المسبقة	مؤسسي	100	2023	%100	%100	%100
14	نسبة انجاز البيانات الجمركية على نظام الأسيكودا	مؤسسي	100	2017	%100	%100	%100

الهدف الرابع: استدامة النظم البيئية							
الرقم	المؤشر	قطاعي/ مؤسسي	القيمة الأساس	سنة الأساس	القيمة المستهدفة		
					2023	2024	2025
1	تحديث الإستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي	مؤسسي	1	2015	2	-	-
2	نسبة تحديث الشبكة الوطنية للمحميات الطبيعية	مؤسسي	تقرير الشبكة	2008	%10	%40	%50
3	نسبة ادامة مقاصة معلومات التنوع الحيوي (CHM)	مؤسسي	موقع المقاصة	2014	%80	%100	%100
4	انجاز التقارير الوطنية تماشياً مع الالتزامات العالمية (التنوع الحيوي وبروتوكولاته والتصحر)	مؤسسي	1	2021	2	1	-
5	تحديث خارطة الحساسية البيئية (Layers)	مؤسسي	2	2022	3	5	10

الهدف الخامس: مجتمع واعٍ بيئياً						
الرقم	المؤشر	قطاعي/ مؤسسي	القيمة الأساس	سنة الأساس	القيمة المستهدفة	
					2023	2024	2025
1	عدد مذكرات التفاهم الموقعة لتعزيز الوعي البيئي في مختلف القضايا البيئية (تراكمي)	قطاعي	20	2022	28	35	45
2	نسبة تنفيذ الخطة الوطنية للتوعية البيئية	مؤسسي	%50	2022	%55	%60	%65
3	نسبة البرامج والحملات والأنشطة التوعية المنفذة من المخطط لها	مؤسسي	%50	2023	%55	%60	%65

الهدف السادس: تميز الأداء وتعزيز الثقافة المؤسسية							
الرقم	المؤشر	قطاعي/ مؤسسي	القيمة الأساس	سنة الأساس	القيمة المستهدفة		
					2023	2024	2025
1	نسبة رضى متلقي الخدمة	مؤسسي	%85	2022	%90	%90	%90
2	نسبة رضى الموظفين	مؤسسي	%85	2022	%90	%95	%95
3	نسبة انجاز المشاريع حسب المخطط لها	مؤسسي	%95	2022	%100	%100	%100
4	عدد مذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية الثنائية النافذة	مؤسسي	10	2022	12	13	14
5	تطوير قدرات الموظفين (ساعة تدريبية / موظف)	مؤسسي	ساعة تدريبية	2022	32	33.3	35.7
6	عدد الخدمات المؤتمتة/ عدد الخدمات القابلة للأتمتة 9/14	مؤسسي	%64	2022	11	12	14
7	عدد الأنظمة الابتكارية (تراكمي)	مؤسسي	5	2022	6	7	8
8	نسبة إنجاز مشروع ربط الأداء الفردي بالأداء المؤسسي	مؤسسي	-----	2023	-----	-----	-----
9	نسبة رضى مقدم الشكوى عبر منصة بخدمتكم	مؤسسي	%70	2022	%75	%80	%85
10	نسبة الاستجابة للشكاوى البيئية	مؤسسي	%100	2022	%100	%100	%100

[1]3NC & 2BUR

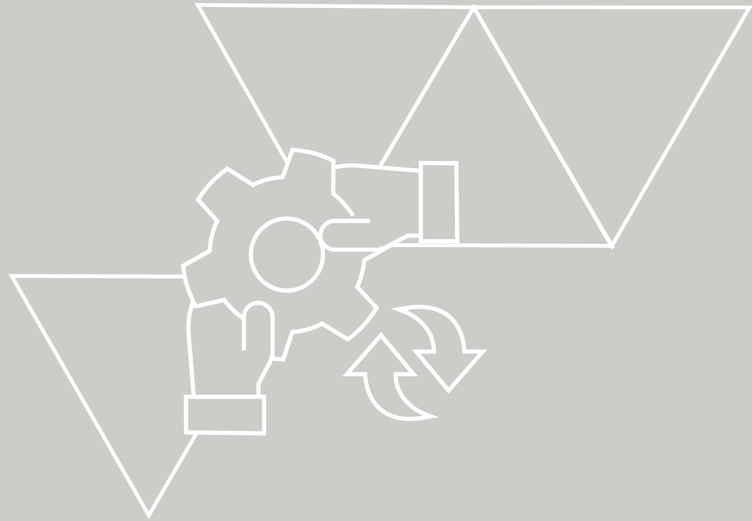

الشركاء :

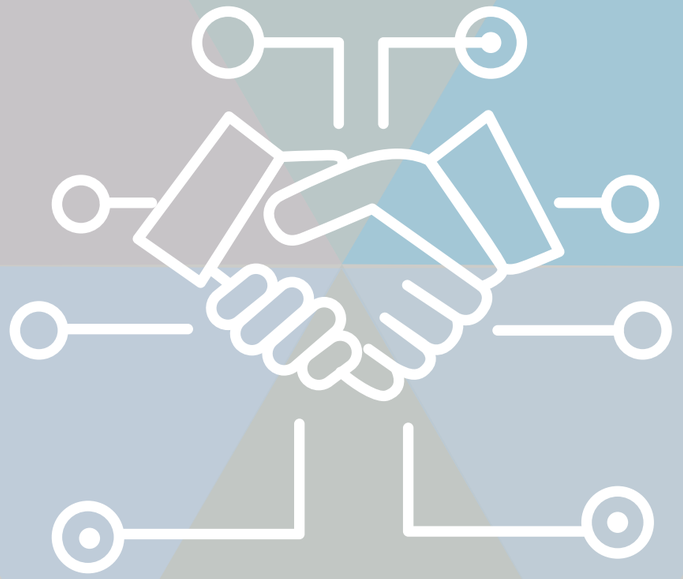

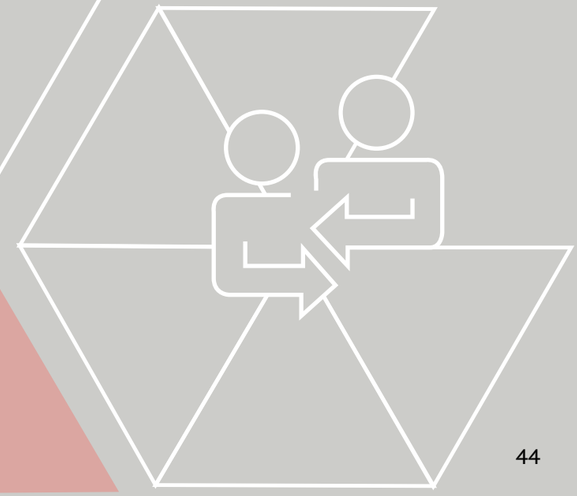

تمت دراســة وتحليل العلاقــة مع الشركــاء على عدة مستويـــات وهي:

1. **شراكات استراتيجية :** هي الشراكات بين الوزارة والجهات الأخرى الداعمة لتحقيق اهداف الوزارة الاستراتيجية
2. **شراكات عمليات / تشغيلية:** هي الشراكات بين الوزارة والجهات الاخرى لتقديم خدمات وعمليات مشتركة
3. **شراكات موارد:** هي شراكة بين الوزارة ومؤسسات أخرى بهدف إدارة أو الانتفاع من موارد الشريك البشرية أو المالية أو التقنية أو المعلوماتية أو الأصول لضمان الاستغلال الأمثل للموارد.

الشركاء على المستوى الاستراتيجي

الرقم	الجهة	وصف الشريك						
		إطار الشراكة			القطاع			
		محلي	عربي	دولي	حكومي	خاص	منظمة دولية	جمعية
1	وزارة الزراعة	✔			✔			
2	وزارة المياه والري	✔			✔			
3	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	✔			✔			
4	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	✔			✔			
5	الإدارة الملكية لحماية البيئة	✔			✔			
6	الجمعية الملكية لحماية الطبيعة	✔						✔

الشركاء على مستوى العمليات/الخدمات:

الرقم	الجهة	وصف الشريك						
		إطار الشراكة			القطاع			
		محلي	عربي	دولي	حكومي	خاص	منظمة دولية	جمعية
1	وزارة الصحة	✔			✔			
2	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	✔			✔			
3	وزارة السياحة والآثار	✔			✔			
4	وزارة الاتصال الحكومي	✔			✔			
5	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	✔			✔			
6	وزارة الداخلية	✔			✔			
7	وزارة النقل	✔			✔			
8	سجل الجمعيات	✔			✔			
9	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	✔			✔			
10	الإدارة الملكية لحماية البيئة	✔			✔			
11	وزارة التربية والتعليم	✔			✔			
12	وزارة النقل	✔			✔			
13	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	✔			✔			
14	وزارة الشباب	✔			✔			
15	سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة	✔			✔			
16	أمانة عمان	✔			✔			
17	سلطة إقليم البتراء التنموي السياحي	✔			✔			
18	مؤسسة المواصفات والمقاييس	✔			✔			
19	دائرة الجمارك الاردنية	✔			✔			
20	هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن	✔			✔			
21	بنك تنمية المدن والقرى	✔			✔			
22	غرف الصناعة والتجارة	✔			✔			
23	وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	✔			✔			
24	وزارة العمل	✔			✔			
25	وزارة الثقافة	✔			✔			
26	وزارة الإدارة المحلية	✔			✔			
27	وزارة التنمية الاجتماعية	✔			✔			

الشركاء على مستوى الموارد:

الرقم	الجهة	وصف الشريك						
		إطار الشراكة			القطاع			
		محلي	عربي	دولي	حكومي	خاص	منظمة دولية	جمعية
1	رئاسة الوزراء	✔			✔			
2	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين	✔			✔			
3	وزارة المالية	✔			✔			
4	وزارة الأشغال العامة والاسكان	✔			✔			
5	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	✔			✔			
6	معهد الإدارة العامة	✔			✔			
7	المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا	✔			✔			
8	الجمعية العلمية الملكية	✔			✔			
9	المركز الجغرافي الملكي	✔			✔			
10	المركز الوطني لتكنولوجيا المعلومات	✔			✔			
11	مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات البيئية	✔						✔
12	الجامعات الاردنية والقطاع الأكاديمي	✔			✔	✔		
13	منظمات الأمم المتحدة			✔			✔	
14	منظمات دولية داعمة			✔			✔	
15	صنادبق التمويل الدولية			✔			✔	
16	المعهد العالمي للنمو الأخضر GGGI			✔			✔	
17	الاتحاد الأوروبي			✔			✔	
18	جامعة الدول العربية – مجلس وزراء البيئة العرب		✔				✔	